مكتب رئيس مجلس الوزراء

السيد جاستن ترودو، رئيس وزراء كندا

السيد أندرو هولنيس، رئيس وزراء جامايكا

السيد سكرتير عام الأمم المتحدة

السيدات والسادة رؤساء الدول والحكومات

السادة الحضور الكرام

يُشرفني أن أُشارك اليوم في هذا الاجتماع الهام / نيابةً عن السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي رَئيس جمهورية مصر العربية/ وأود أن أتقدم بالشكر إلى رئيسَي وزراء كندا وجاميكا / والسيد سكرتير عام الأمم المتحدة للدعوة لهذا الاجتماع / ولمبادرتهم حول تمويل التنمية في عصر الجائحة وما بعدها/ والتي أثمرت عن مقترحات تُعَّول عليها دُولنا النامية .

حيث تواجه الدول النامية والأقل نُمواً وضعاً اقتصادياً حرجاً،/ ساهمت فيه الجائحة التي حَدَّت من قدرة صادرات تلك الدول على النفاذ إلى الأسواق ، / وتسببت في تراجع عائدات السياحة وتحويلات العاملين بالخارج،/ وانخفاض دخلها من النقد الأجنبي،/ وإضعاف قُدرتها على الوفاء بأعباء الديون.

لم تَكُن مِصرُ بمعزل عن هذه التحديات، / إلا أن تطبيق البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، أسهم في تعزيز مُرونة الاقتصاد / وأتاح اتخاذ إجراءات فعالة لمواجهة تبعات الجائحة،/شملت تطبيق سياسات نقدية ومالية تحفيزية / لدعم الفئات والقطاعات المُتضررة واعادة ترتيب أولويات الخطة الاستثمارية، / بالتركيز على القطاعات التي تتسم بالمرونة والقدرة على التعافي السريع، / مع الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر.

مكتب رئيس مجلس الوزراء

السيدات والسادة،

إن التضامن الدولي هو الخيار الأضمن لتفادي تفاقم أزمة الديون، / والتي تُحد قدرة الدول النامية والأقل نمواً في الحصول على مزيد من التمويل. / وبالتالي فقد بات العمل الجماعي ضرورة لتخفيف أعباء الديون/ أو إعادة هيكلتها بآليات جديدة كالسندات الخضراء،/ وتشجيع أنواع مختلفة من صناديق الثروة السيادية، / فضلاً عن التوسع في آلية مبادلة الديون لتمويل الاستثمار / المُوجه لأهداف التنمية المستدامة،/ علاوةً على تخفيض تكلفة تحويلات العاملين بالخارج وَمُساندة جهود الدول النامية في تحقيق الشمول المالي وإدماج القطاع الغير الرسمي/ وعليه، فإن مصر تدعم المبادرات الدولية ذات الصلة، / بما فيها مبادرة تجميد عبء خدمة الدين،/ ومبادرة إصدار صندوق النقد الدولي مزيدٍ من حقوق السحب الخاصة / للدول النامية والأقل نُمُواً الأعضاء في الصندوق / وتطالب مِصرُ المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية بتفعيل تلك المبادرات وغيرها / لمواجهة الأوضاع غير المسبوقة التي نواجهها.

وفي الختام، أؤكد على ضرورة مساندة الدول الافريقية في جهودها الرامية إلى النفاذ إلى اللقاحات ،/ إذ ترتبط سرعة التعافي الاقتصادي بقدرة الدول/ على توفير اللقاحات لأكبر عدد من مواطنيها،/ بما يسمح بعودة الحياة الاقتصادية إلى سابق عهدها،/ وتعزيز نفاذ صادرات القارة/ إلى الأسواق العالمية،/ وتكثيف العمل مع الشركاء الدوليين لسد الفجوة التمويلية / ودعم القطاعات الأكثر تضرراً لتحقيق التعافي الاقتصادي.

شكراً لحضراتكم